المراد الفاعل لا مطلقا بل الفاعل المستقل في التاثير بمعنى
انه لا يستند المعلول الا اليه او الى ما عدد رتبته والفاعل
المستقل بعد الله في المجموع الذي هو جميع اجزائه
ممكن يجب ان يكون فاعلا في كل واحد والا لم يكن فاعلا
مستقلا في المجموع ضرورة استناد بعض الاجزاء الى غيره
وغير معلولة لا يقال نحن نمنع وجوب كون الفاعل في
المجموع فاعلا في كل جزء يستند اليه مركبا من الواجب
والممكن فان الفاعل المستقل فيه هو الواجب وهو
جزء لانا نقول ليس لكم هذا المنع بعد قيام الدليل
عليه في المركب من الممكنات الصرفة بل لا بد من منع
مقدمة من مقدمات دليله وتلك المقدمات
باسرها ظاهرة غير قابلة للمنع وليس لكم ان
تقولوا انه ينتقض بالمركب من الواجب
والممكن فان الدليل المذكور لا يجري فيه قيل
وبهذا تبين بطلان ما قيل انه يجوز

ان

ان يكون ما فوق المعلول الاخير علة للمجموع
وهو معلول لما تحته برتبة واحدة وهلة لانه
لو كان قبل المعلول الاخير علة شيء جملة السلسلة
باسرها مستقلة بالتاثير فيها حقيقة لكان
علة لنفسه قطعا واعترض عليه بان الجواب
بانه لو لزم ان يكون فاعل المجموع بالاستقلال فاعلا
لكل جزء لذلك يلزم في مركب بين اجزاء ترتب
زمانى كالسرير مثلا ايا تقدم المعلول على علته
او تخلف المعلول عن علته المستقلة اذ لا بد
من ان فاعل المجموع بالاستقلال اما ان يكون
موجودا عند وجود الجزء الاول او لا وعلى
الاول يلزم تخلف الجزء الثاني عن علته المستقلة
وعلى الثاني يلزم تقدم الجزء الاول على وجود
علته المستقلة وايضا لو فرضنا ثلاثة اشياء
كل واحد منها معلول لعلة اخرى مستقلة

Copyright © King Saud University